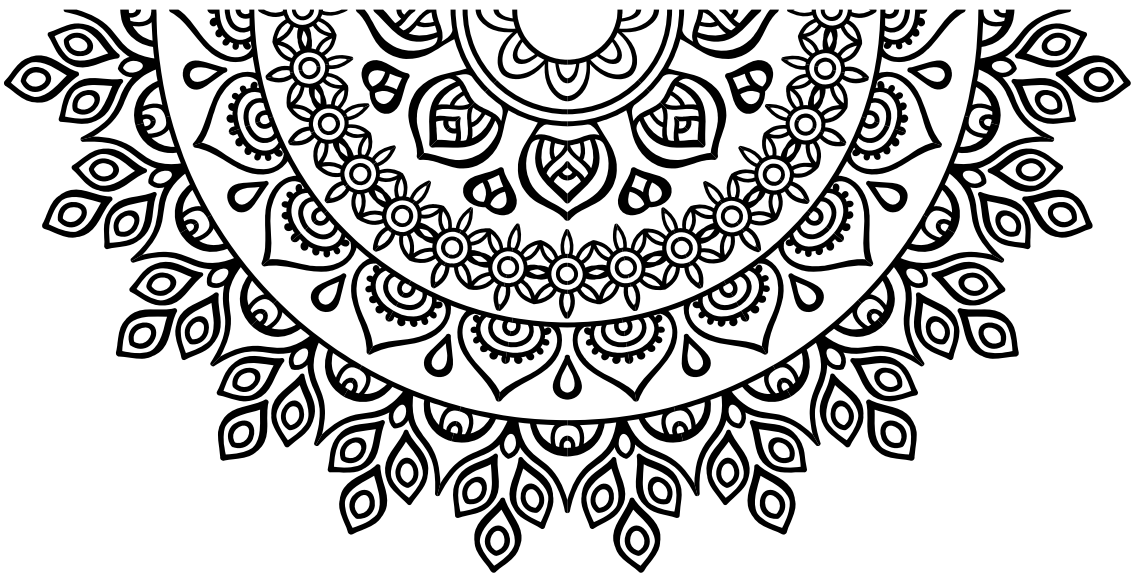

دور بنك دي روما في تنفيذ سياسة التغلغل السلمي لدعم النهج الاستعماري الإيطالي في طرابلس الغرب وبُرقة

الأستاذ المساعد الدكتور

عصام خليل محمد إبراهيم الصالحي

الجامعة العراقية/ كلية الآداب / قسم التأريخ

المستخلص:
إثر تجربتها الفاشلة في الحبشة، نهاية القرن التاسع عشر، عمدت الحكومة الإيطالية، إلى التخلي عن الأسلوب الاستعماري العسكري المباشر، واللجوء قبلاً ، إلى أسلوب التغلغل السلمي في طرابلس الغرب وبُرقة . واختارت مطلع القرن العشرين، بنك دي روما، لتنفيذ هذه السياسة . وبالفعل استطاع هذا البنك أن يمدَّ نفوذهُ في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والتجارية والثقافية والصحية، وأن يصبح القوة المالية الأولى في طرابلس الغرب وبُرقة، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها السلطة العثمانية، التي سرعان ما أيقنت بفعالية وجدوى جميع النشاطات وأعمال البناء، والتأسيس للمشاريع الخدمية، التي عجزت هي عن تقديمها للسكان المحليين .
فقد تمكن البنك، من الوصول إلى كافة شرائح المجتمع الطرابلسي والبرقاوي، وأن يجعلهم إلى جانبهِ، ويوافقوا على الوجود الإيطالي السلمي بينهم، بفضل التسهيلات الكبيرة التي قدمها للسكان، وعملت على تغيير نمط حياتهم، إذ شعروا بالفروق الكبيرة بين ما قدمتهُ السلطة العثمانية المُحتلة، وبين ما قدمهُ البنك لخدمتهم .
فقد تدخل البنك في تأسيس المزارع الكبيرة، وتربية الماشية وإنتاج الأعلاف، وبناء المصانع على مختلف أشكالها، وقدم قروض ميسرة للسكان والمؤسسات، ووفر المياه الجوفية في كل مكان تقريباً ، وأسس معامل لإنتاج الدقيق يومياً ، وعمد إلى بناء المدارس الابتدائية والثانوية والمستشفيات والمراكز الصحية ومآوي الأيتام، وفتح المجال واسعاً أمام حركة التجارة من استيراد وتصدير، وأسس شركات للنقل البحري الداخلي والخارجي والنقل البري الداخلي . كما وظّف جزءاً من أموالهِ في التنقيب عن المعادن . وكلف علماء لتشكيل بعثات للتنقيب عن الآثار .
وبذلك يكون بنك دي روما، قد نجح بشكلٍ باهر في تنفيذ سياسة التغلغل السلمي، فقد استطاع أكثر من ستمائة وخمسون ألف مُعمر ومُهاجر إيطالي من إيجاد موطئ قدمٍ لهم في طرابلس الغرب وبُرقة، قبل حدوث الغزو العسكري الإيطالي في ٢٩ أيلول – سبتمبر ١٩١١ م .

Abstract:
After its failed experiment in Abysinia , by the end of the 19 th century, Italian government aimed dropping the direct military colonial style , and applying peaceful in filtrating in both western Tripoli & Barqa . It has chosen with the beginning of the 20 th century , The Bank of Di Roma , to implement this policy . This Bank indeed managed , to extend its power over life's Economic , Trade & Cultural aspects . And to become the first Financial Force in Western Tripoli & Barqa , despite that , Severe opposition showed by Ottoman Empire , that soon acknowledged the effectiveness and use of all activities and construction works , the establishing of service projects , that Ottomans were incapable to offer to locals .
The Bank was able , to reach all the levels of society in Tripoli & Barqa , and to have them to his side , and to make them accept the peaceful Italian existence , Thanks to grand facilities given to people , worked on changing their life style , whom sensed the huge differences between what occupying Ottoman Authority offered and what has the Bank offered .
Bank has interfered in establishing grand farmlands , cattle raising and factories building of different types , easy – term loans were given to people & enterprises . Underground water were provided almost everywhere , flour factories were established , also constructed elementary and primary schools , hospitals , health centers and orphanages opened the way vastly before trade including imports & Exports ,Also established maritime & land transport companies both inner & abroad , it allocated part of its capital in excavating minerals , as well as asigning archaeoloyists to dig for artifacts . Thus Bank of Rome succeeded immensely in executing peaceful infiltration policy , were more than 650 thousands Italian immigrants managed finding foothold in Tripoli and Barqa , before the military invasion in Sep 29 th 1911 .

مدخل تأريخي :

خلال القرن التاسع عشر امتدت آثار الثورة الصناعية إلى عموم مدن أوربا، وتطور معها واتسع النشاط الاقتصادي بمختلف مجالاتهِ، وظهرت الحاجة المُلِحّة لإنشاء المصارف لتدعيم الاقتصاد وتنظيم الحركة التجارية من إيداعٍ وإقراضٍ وتمويلٍ للمشاريع الصناعية والتجارية والزراعية المختلفة . فقد كانت المدن الإيطالية قد أنشأت بيوتات مالية تتبع بعض الأسر الغنية منذُ النصف الثاني من القرن السابع عشر، تتميز وظيفتها الأساسية بعملية الإقراض بفوائد، وقبول إيداع الأموال والنفائس الثمينة لديها مقابل أجور إيداع سنوية تُدفع من قِبل المستفيدين إلى تلك البيوت المالية . وقد مُنعت الأسر اليهودية من إنشاء مثل تلك البيوتات المالية، واقتصرت على الأسر الإيطالية الكاثوليكية فقط (١) .

منذُ العقد الرابع من القرن التاسع عشر، بدأت المدن الإيطالية تلجأ إلى إنشاء المصارف التي تتولى كافة الأعمال المصرفية المُعتادة، ويُساهم في رأسمالها مجموعة من المُساهمين الأثرياء ومن تلك المصارف Banko Bedmont " مصرف بيد مونت " الذي تم افتتاحه في مدينة سردينيا عام ١٨٣٥ م، و Banko IL Risorgimento "مصرف الانبعاث" الذي تم افتتاحهِ في روما عام ١٨٤٧ م، و Banko di Lombardia " مصرف لومبارديا " الذي تم افتتاحهُ في مدينة ميلانو عام ١٨٤٧ م، Banko di Toscano " مصرف توسكانو " الذي تم افتتاحهُ في مدينة فلورنسا عام ١٨٤٩ م (٢)

عانت إيطاليا كثيراً بعد تحقيق الوحدة، في الجانب الاقتصادي، وحاولت الحكومات المتعاقبة معالجة المشاكل الاقتصادية بإيجاد الحلول المناسبة لها، ومن تلك المشاكل ارتفاع الدَّين العام الإيطالي إلى مستوياتٍ عالية جداً، مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع الصناعية الكبرى، والتفاوت الكبير بين الشمال المُتقدم والجنوب المُتخلف في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فالشمال الإيطالي يمتاز بقوة اقتصادهِ المبني على التطور الصناعي والتجاري والزراعي الكفوء، فيما يمتاز الجنوب باعتماد اقتصادهِ على المجال الزراعي على الرغم من استخدامهِ الطرق والآلات الزراعية القديمة، ويُعاني في الوقت نفسه من تخلف صناعي وتجاري واضح عن الشمال (٣) . لذا كان التوسع في السياسة الاستعمارية واحداً من أهم الحلول المطروحة أمام الحكومة الإيطالية، للحصول على الثروات، وتنشيط الاقتصاد والحركة التجارية، وتشغيل الأعداد الكبيرة من العمال العاطلين في الأراضي التي سيتم الاستيلاء عليها، على أن تكون طرابلس الغرب وبُرقة مركزاً لبناء إمبراطورية إيطالية في شمال وشرق أفريقيا(٤) .

ابتدع سياسة الاختراق السلمي في طرابلس الغرب وبُرقة رئيس الوزراء " فرانشيسكو كريسبي " (٥) Francesco Crispi منذ عام ١٨٩٠ م، من خلال عقد اتفاقات مع بعض الزعماء المحليين ورؤساء القبائل، تُقدم بموجبها الحكومة الإيطالية مساعداتٍ مالية وأسلحة خفيفة وبناء بعض المشاريع الصغيرة وتعبيد الطرق مقابل الحصول على تأييدها للوجود الإيطالي هناك (٦) . وتابع تنفيذ هذه السياسة من بعدهِ " توماسو تيتوني " (٧) Tommaso Tittoni، وزير خارجية إيطاليا، وتحديداً منذ عام ١٩٠٥ م . ومنذ ذلك الحين أضحت سياسة الاختراق السلمي العنوان الأبرز للسياسة الخارجية الإيطالية في طرابلس الغرب وبُرقة . وتمثلت هذه السياسة بمجموعة من المبادرات والمشاريع والنشاطات الصناعية والتجارية والخدمية التي اتخذتها الحكومة الإيطالية بصفة رسمية، أو تلك الفعاليات التي قامت بها شركات القطاع الخاص هناك بتشجيع من الحكومة الإيطالية، ومن ذلك شراء الأراضي، وإقامة المشاريع الزراعية، واحتكار النقل البحري بين طرابلس الغرب وبُرقة وأوربا، وزيادة نشاط البعثات الكاثوليكية وفتح المدارس الإيطالية هناك . وذلك بهدف تحقيق بسط الهيمنة الإيطالية هناك أولاً، وتنفيذ مراحل الاحتلال بهدوء وبأقل قدرٍ من ردود الفعل الضارة للوجود الإيطالي ثانياً (٨) . يُعد بنك دي روما، واحداً من أهم الأدوات التي اعتمدت عليها إيطاليا في تنفيذ سياستها في التغلغل السلمي في طرابلس الغرب وبُرقة خلال السنوات التي سبقت الغزو العسكري، ومثلتْ مرحلة مهمة مهدت فيها إيطاليا لوجودها ونفوذها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي هناك .

وبناءً على ما تقدم سيحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية :-

١ - هل كان لبنك دي روما دوراً فاعلاً وحاسماً في التغلغل السلمي تمهيداً للغزو الإيطالي لطرابلس الغرب وبُرقة ؟

٢ - هل كان للحكومة الإيطالية دوراً في دفع وتشجيع إدارة بنك دي روما على إفتتاح فرع للبنك في طرابلس الغرب وبُرقة ؟

أهداف الدراسة والبحث :

١ - بيان وتحليل موقف ودور الفاتيكان ورجالهِ في إنشاء بنك دي روما ومن ثم استخدامه في سياسة التغلغل السلمي في طرابلس الغرب وبُرقة .

٢ - بيان أوجه نشاطات ومجالات العمل التي تصدى لها بنك دي روما في تنفيذ سياسة التغلغل السلمي في طرابلس الغرب وبُرقة .

٣ - بيان مدى نجاح بنك دي روما في سياسة التغلغل السلمي، وهل حقق البنك الغايات التي توختها الحكومة الإيطالية منه ؟ وما تلك السياسة ؟

طبيعة الدراسة :

هي دراسة نظرية أكاديمية، تستند إلى التحليل التأريخي، وإعادة استقراء الحوادث التأريخية بالاستناد إلى الاستنتاج والتحليل وإعادة النظر في الوثائق التأريخية .

(ارتأى الباحث أن يستخدم اسم " بنك دي روما " دون تعريب ولم يستخدم كلمة " مصرف "، وذلك لاعتبارين، الأول منهما : أنهُ عُرِفَ بـ " بنك دي روما " في جميع الكتابات التأريخية والاقتصادية والصحفية، وثانيهما : إزالة الالتباس والخلط بينهُ وبين أسماء بنوك أخرى تحمل اسم " بنك روما الزراعي " و " بنك روما الصناعي " و " البنك الروماني " و " بنك روما للتأمين " .) .

استند الباحث إلى مجموعتين من الوثائق الإيطالية المنشورة :-

1- ((IL Documenti Doplomatici Italiani; Archivo Storico del Ministero degli Affari Esteri d'Italia , Roma))

ويرمز لها :- D . D . I . , (A . S . M . A . E)

((الوثائق الدبلوماسية الإيطالية، أرشيف دار المحفوظات التأريخي لوزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، روما)) .

2- ((IL Documenti Esecutivo Italiani; Archivo Storico del Ministero degli Economia d'Italia , Roma)) .

ويرمز لها :- D . E . I . , (A . S . M . E) .

((وثائق السلطة التنفيذية الإيطالية، أرشيف دار المحفوظات التأريخي لوزارة الاقتصاد الإيطالية، روما)) . فضلاً عن مجموعة من المصادر العربية والإيطالية المتعلقة بالدراسة ومجموعة أخرى من الصحف الإيطالية .

إنشاء بنك دي روما :-

اتفقت عدة عائلات كاثوليكية ثرية ومعروفة في مدينة روما، وأقنعوا عائلة " فالاسكي " Falaschi الكاثوليكية المعروفة في مدينة فلورنسا بالانضمام إليهم لإنشاء مصرف تكون مهمتهُ الأساسية إدارة شؤونهم المالية وبرأسمال ابتدائي لا يتجاوز عشرة ملايين ليرة إيطالية، ويكون بمقدور المصرف، فضلاً عن ذلك، أن يتولى الأمور المالية لعدد محدود من العملاء المعروفين لإدارة البنك، على أن يُمنح قسم من الأرباح السنوية لدور الأيتام والأرامل وبعض المؤسسات الكاثوليكية المعنية بالأديرة والأبرشيات في مدينتي روما وفلورنسا **(٩)** .

العائلات المساهمة في رأسمال بنك دي روما (١٠):-

باتشيللي Pacelli	روما	مليوني ليرة
تيتوني Tittoni	روما	مليوني ليرة
سان جوليانو San Giuliano	روما	مليوني ليرة
كاستلليني Castllini	روما	مليون ونصف المليون ليرة
مالاكوزو Malacuso	روما	مليون ونصف المليون ليرة
فالاسكي Falaschi	فلورنسا	مليوني ليرة
المجموع		أحدَ عشر مليون ليرة

حصلت موافقة الحكومة الإيطالية على إنشاء بنك دي روما، وتم افتتاح أول فرع له في مدينة روما، في حي المصارف – شارع Mario Bacano " ماريو باكانو " في ٩ آذار – مارس ١٨٨٠ م، وباشر أعماله المصرفية في اليوم نفسه **(١١)** . وقد اختار المساهمون عائلة باتشيللي لإدارة المصرف وتعيين المساعدين والموظفين والعاملين وحراس المصرف، لما عُرِف عن هذه العائلة من قدرة على العمل الإداري والمالي، حيث توارثت الأعمال المصرفية عن رئيس العائلة " كاميللو باتشيللي " Camillo Pacelli الذي عُين وزيراً للخزانة في أول حكومة يشكلها " كاميللو بنسو دي كافور " Camillo Benso Di Cavour في سردينيا عام ١٨٥٢ م **(١٢)** .

خلال السنوات الأولى من إنشائهِ، لم يولي بنك دي روما اهتماماً ملحوظاً بنشاطات السوق المالية أو التجارية، واقتصر نشاطهُ على إدارة أموال وممتلكات مؤسسيهِ وبعض الشخصيات الثرية المعروفة **(١٣)** . ونتيجة لمتطلبات السوق الإيطالية بعد خروج البلاد من الأزمة المالية التي أصابت معظم الدول الأوربية عام ١٨٨٥ م، حيث أخذ الاقتصاد الإيطالي بالانتعاش من جديد منذ عام ١٨٨٧ م، بدأ البنك بتنويع نشاطاتهِ والتوسع في أعمالهِ، فأهتم بتمويل بعض فروع القطاع العام في مدينة روما، ومن تلك الفروع، تمويل شركة تجهيز الغاز السائل للشركات والمنازل، وشركات النقل العام **(١٤)** .

وخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ازداد رأسمال بنك دي روما إلى أكثر من (أربعون مليون ليرة)، وتوسعت معهُ نشاطات البنك، فشملت تمويل بناء العديد من المستشفيات والمدارس والجامعات في مدينتي روما وفلورنسا **(١٥)** . فاتخذت إدارة البنك بالاتفاق مع المساهمين المؤسسين، قراراً بزيادة رأسمال البنك إلى (ستون مليون ليرة) ليتسنى توسعة أعمال البنك، وليكون بإمكانهِ أن يستوعب الكثير من المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية المُستحدثة، وأن يُلبي متطلبات السوق المالية والمصرفية، لاسيما وأن إيطاليا أصبحت من البلدان

الصناعية المرموقة (١٦)، فظهرت الحاجة مُلحة لافتتاح فروع أخرى للبنك، فتم افتتاح فرعٍ آخر في روما، وخمسة فروع أخرى في مدن فلورنسا، وميلانو، ونابولي، وتورينو، وبولونيا، على أن يتم افتتاح فروع أخرى للبنك في جميع المدن الإيطالية في مرحلة لاحقة (١٧) .

في عام ١٩٠٠ م، طلبت إدارة المصرف الكاثوليكي الفني، التابع إلى الفاتيكان، حيث يُدير جميع الإجراءات المالية والمصرفية الخاصة بمؤسساتهِ، الاندماج مع بنك دي روما، لتوسعة نشاطاتهما، والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من مجالات السوق التشغيلية، والاستفادة من مكانة وسمعة وخبرة بنك دي روما . فحصل الاتفاق وتم التوقيع على محاضر الاندماج في ٧ نيسان – أبريل ١٩٠٠ م، تحت اسم بنك دي روما . وتجاوز رأسمال البنك بعد الاندماج إلى أكثر من (مائة وعشرة ملايين ليرة) فضلاً عن سندات تمليك وسندات أسهم وكميات محدودة من الذهب والفضة (١٨) . وعلى أثرهِ، ازدادت أهمية البنك وذاعت شهرتهُ في السوق المالية والمصرفية في جميع أنحاء إيطاليا، كما توسعت نشاطاتهُ، فدخل في مجالات صناعية كبرى، فموّل بعض الصناعات العسكرية، وصناعات الحديد والفولاذ، ودخل شريكاً مساهماً في شركات صناعة الكرانيت والموزائيك، الذي يشتهرُ بصناعتهِ إقليم توسكانيا في وسط إيطاليا(١٩) . كما موّل البنك شركة Savio " سافيو " العملاقة لصناعة السفن المدنية والحربية الواقعة في مدينة Utranto " اوترانتو " على الساحل الجنوبي الشرقي لإيطاليا(٢٠) . ودخل البنك مساهماً في شركة Castelvedrado " كاستلفيدرادو " لصناعة السفن التجارية والمدنية في مدينة Ancona " انكونا " على بحر الأدرياتيك (٢١) .

تزامناً مع الحملة الواسعة التي شنتها القوى السياسية بمساندة القوى الاجتماعية والنقابية والشعبية، المُنادية بالتوسع الاستعماري في شمال أفريقيا، اتجهت إدارة بنك دي روما وبموافقة مجلس إدارتهِ لإستحصال موافقة وزارة الاقتصاد، على بناء قاعدة لنشاط البنك خارج إيطاليا على أن يتم ذلك قبل انتهاء العقد الأول من القرن العشرين، فافتتح البنك أول فرعٍ له في القاهرة عام ١٩٠٣ م، وتبعهُ بفرعٍ آخر في مدينة الأسكندرية عام ١٩٠٤ م، وفرعاً في جزيرة مالطا عام ١٩٠٥ م، وفرعاً في مدينة أسمرة الإرتيرية عام ١٩٠٥، وفرعاً في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في عام ١٩٠٦ (٢٢) . وكان لدى إدارة البنك النية في الحصول على الموافقات الأصولية لافتتاح فرعين للبنك، الأول في تونس العاصمة والثاني في الجزائر العاصمة، إلا أن الإجراءات الإدارية لم تُستكمل بسبب اعتراض المصارف الفرنسية العاملة هناك لدواعٍ قانونية تستلزم الحصول على موافقاتٍ خطية مُسبقة من تلك المصارف قبل السماح للمصارف الأجنبية من

العمل في البلدين . وكانت إدارة المصارف الفرنسية قد اعترضت بشدة على افتتاح أي فرعٍ لبنك دي روما في تونس أو الجزائر **(٢٣)** .

ساهم بنك دي روما في تأسيس مصرف الحبشة الوطني بنسبة (٣٥ %) من رأسمالهِ ودفع أقيامها (غير معروفة) نقداً وأصول سندات تمليك أراضٍ ومشاريع في إثيوبيا في نيسان – أبريل ١٩٠٦ م **(٢٤)** . كما ساهم البنك في تأسيس مصرف الدولة المغربي الذي تقرر إنشاؤه في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ م، بعد ترشيحه من قِبل الحكومة الإيطالية لهذهِ المهمة الدولية،واستقرت نسبة مساهمتهِ عند ما يُعادل (١٧%) من رأسمالهِ(غير معروف)،إذ وُضِعَ البنك ضمن مصارف الدول الفئة (A) **(٢٥)**.

عانت إيطاليا من أزمة اقتصادية كبيرة خلال النصف الأول من عام ١٩٠٧ م، تمثلت بندرة السيولة النقدية في السوق الإيطالية، بسبب انتقال الأموال للاستثمار في مناطق شمال وشرق أفريقيا وبعض مناطق البلقان، فضلاً عن ازدياد حاجة السوق المحلية للسيولة، والموجود من العملة في السوق الإيطالية لا يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي والتجاري والاستثماري المتطور **(٢٦)**، فعجلت وزارة الخزانة الإيطالية بطرح كميات كبيرة من العملات الورقية والمعدنية في السوق الإيطالية، وقد استعانت بمصارف وهيئات إصدار العملات في سويسرا وفرنسا **(٢٧)** . وخلال تلك الأزمة طلب المصرف المركزي الإيطالي من بنك دي روما أن يوافق على توسيع نشاطهِ في منطقة طرابلس الغرب وبُرقة مقابل حصولهِ على خصومات مالية وتسهيلات مصرفية وإيداعات مالية كبيرة، لاسيما وأن بنك دي روما كان بأمَسِ الحاجة للسيولة النقدية لإنجاز وتمشية أعمالهِ ومشاريعهِ المُتعددة، فوافقت إدارة البنك على هذهِ المقايضة ووعدت بتنفيذها حال توفر الظروف السياسية المناسبة لذلك **(٢٨)** . كانت تلك أولى الدعوات الرسمية للبنك لاتخاذ الترتيبات اللازمة بالتواجد في طرابلس الغرب وبُرقة، وممارسة دورهِ المالي والمصرفي والتجاري والاستثماري لاستكمال أوجه سياسة التغلغل السلمي المُتبعة هناك .

اختارت الحكومة الإيطالية بنك دي روما ليكون أداتها المالية والاقتصادية في تنفيذ سياسة التغلغل السلمي في طرابلس الغرب وبُرقة، ليمتد منها نشاطه إلى باقي مناطق شمال أفريقيا، مثلما اعتمدت على Banko Commerciale Italian" البنك التجاري الإيطالي " في تنفيذ سياسة التغلغل المالي والاقتصادي في مناطق البلقان ولاسيما ألبانيا وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا .

وتعود أسباب اختيار بنك دي روما لهذه المهمة، إلى تطورهِ السريع ونشاطهِ الواسع داخل وخارج إيطاليا ولاسيما في مناطق أفريقيا، فضلاً عن سمعتهِ الجيدة بين الأوساط المالية

والمصرفية، وقوة رأسمالهِ، ولما تتمتع بهِ كوادره الإدارية من خبرة مهنية عالية ولاسيما في ميادين العمل الخارجية (**٢٩**)، وهي على دراية تامة، بأن جميع المساهمين في رأسمال البنك هم من ذوي التوجهات الكاثوليكية المتشددة، ولاسيما أن البابا Papa Leon XIII " ليون الثالث عشر " قد أودع القسم الأكبر من رؤوس أموال الفاتيكان في بنك دي روما على أساس ثلاث إيداعات (غير معروفة أقيامها)، كانت نسبة الأولى (٣٠ %) ونسبة الثانية (٣٠ %) تم إيداعهما خلال عام ١٩٠٦ م، أما الإيداع الثالث، فكانت نسبته (٤٠%) أودِع عام ١٩٠٧ م (**٣٠**) . من ذلك يمكن أن نستنتج أن الحكومة الإيطالية حاولت كسب الكاثوليك إلى جانبها من خلال زجّهم في المشاريع الاقتصادية والمالية الإيطالية في الخارج، إذ من شأن ذلك أن يقلل من معارضتهم لسياسة التوسع الاستعماري، ويقربهم أكثر للإسهام في تنفيذ السياسة الداخلية التي رسمتها الحكومة الليبرالية القائمة .

وافق مجلس إدارة البنك ومؤسسيهِ على افتتاح فرع للبنك في طرابلس الغرب وبُرقة، على أمل أن يتحول، فيما بعد، إلى أداة سياسية بأيدي الطبقة الكاثوليكية والفاتيكان، إضافة إلى دورهِ المالي والاقتصادي، مما يجعلهُ قريباً من مركز اتخاذ القرار في الحكومة الإيطالية ولاسيما ما يختص بالسياسة الخارجية، خاصة في حال نجاح البنك في تنفيذ مهمتهِ على الوجه المطلوب هناك (**٣١**) .

افتتح بنك دي روما أول فرعٍ له في طرابلس الغرب في ١٥ نيسان – أبريل ١٩٠٧، وبرأسمال قدره (أربعون مليون ليرة)، على الرغم من الاعتراض الذي أبدتهُ السلطة العثمانية المحلية التي أبلغت بدورها إدارة البنك بأن عليها استحصال الموافقات الأصولية من السلطة العثمانية المختصة قبل الشروع بإنشاء أية شركة أو مصنع أو وكالة أو مصرف في المناطق التابعة للدولة العثمانية (**٣٢**) .

استمر البنك في تنفيذ مشروعهِ، و افتتح فرعاً آخراً للبنك في مدينة بنغازي في ١٥ أيلول – سبتمبر ١٩٠٧ . وخلال الأشهر الستة التالية، افتتح مكاتباً تجارية عدة في المدن الساحلية (الخمس، زليطن، مصراتة، سوسة، سرت، زوارة، جبل غريان، درنه) (**٣٣**) . وبذلك يكون البنك قد استكمل المرحلة الأولى من برنامجهِ المُعَّد لوضع قدمهِ في طرابلس الغرب وبُرقة على الرغم من، استمرار الاعتراضات التي أبدتها السلطات العثمانية في بادئ الأمر، ثم أذعنت للأمر الواقع وقبلت بعمل البنك ووكالاتهِ بدون تراخيص قانونية رغم قناعتها بأن البنك لا يمثل شركة خاصة مساهمة، وإنما يمثل أكبر أداة للحكومة الإيطالية للتغلغل الاقتصادي في طرابلس الغرب وبُرقة (**٣٤**) . ومن أجل تغيير قناعة السلطة العثمانية والتمويه عليها، افتتح البنك فرعاً آخر لهُ في

اسطنبول في شباط – فبراير ١٩٠٨، ليعمل إلى جانب Banko d'Italian " البنك الإيطالي " الذي كان قد افتتح هناك في عام ١٨٩٧ م **(٣٥)** .

باشرت إدارة بنك دي روما بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروعها، باتخاذ عدة إجراءات، الهدف منها كسب ودّ السكان المحليين ،الذين تضرروا كثيراً جراء سوء الأوضاع المعيشية، بسبب انخفاض معدل الإنتاج الزراعي الذي يعود إلى قلة مياه الري ونُدرة الأمطار . فبادر البنك إلى جلب الشتلات الزراعية والبذور المُحسنة والأسمدة من إيطاليا، لتوزيعها على الفلاحين بأسعارٍ زهيدة، على أن تُسدد أثمانها بأقساط في العام التالي . فقد تمكن البنك من خلال هذهِ المبادرة إلى إرساء علاقات حسنة مع السكان، مما شجعه على القيام بمبادرات أخرى، تُمهد للوجود الإيطالي الدائم هناك **(٣٦)** . فبادر البنك إلى شراء مساحاتٍ واسعة من الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة من طرابلس الغرب وبُرقة، وقد سُجلَت هذه الأراضي بأسماء كل من، Ernesto Pacelli " ايرنيستو باتشيللي " رئيس مجلس إدارة البنك في روما، و Franca Falaschi " فرانكا فالاسكي " عضو مجلس إدارة البنك، و Paolo Presciani " باولو بريشياني " رئيس مجلس إدارة البنك / فرع طرابلس، فضلاً عن أراضٍ أخرى سُجلَت بأسماء إيطاليين هاجروا إلى طرابلس الغرب وبُرقة بهدف إنشاء مشاريع بناء وتطوير في المجال الزراعي والصناعي، إلا أن هذهِ الأراضي، في حقيقة الأمر، ملك صرف للبنك **(٣٧)** .

جدول يوضح مساحة الأراضي المشتراة من قِبل بنك دي روما (٣٨):-

اسم المنطقة	المساحة بالهكتار	اسم المنطقة	المساحة بالهكتار
القوارشة / بنغازي	٤,٠٠٠	بُرقة	١٢,٥٠٠
فنشاط / بنغازي	٤,٥٠٠	السلوم	٣,٥٠٠
غار يونس / بنغازي	٤,٥٠٠	مصراتة	٨,٤٠٠
درنه	٧,٥٠٠	زليطن	٧,٠٠٠
طوكرة	٦,٢٠٠	طبرق	٦,٦٠٠
طلميثة	٥,٤٠٠	بومبا	٤,٣٠٠

- **(الهكتار الواحد يساوي عشرة آلاف متر مربع) .**

و بناءاً على ذلك، فإن مجموع مساحة الأراضي التي اشتراها البنك تساوي (٧٤,٤٠٠) هكتار .

فيما اشترى المعمرين الإيطاليين مساحاتٍ من الأراضي الزراعية الجيدة بعيداً عن وساطة البنك، (لم يعثر الباحث على حجم مساحتها أو أقيامها)، ومساحتها في جميع الأحوال، أقل من مساحة الأراضي التي اشتراها البنك، ويعود رأي الباحث في ذلك إلى، أن المعمرين الإيطاليين لم يحملوا معهم أموالاً كبيرة للاستثمار، فضلاً عن أن الأراضي الصالحة للزراعة حول وقرب المناطق الساحلية التي استوطنها المعمرين الإيطاليين لم تكن مساحاتها كبيرة، فيما اشترى بنك دي روما، معظم الأراضي الزراعية، عالية الخصوبة .

و اتضح فيما بعد، بأن قسماً من هذه الأراضي، غير صالحة للزراعة، بسبب ارتفاع نسبة ملوحة التربة، وقسماً آخر منها صالحة لتربية المواشي وزراعة الأعلاف فقط على الرغم من أن بعض هذهِ الأراضي قد اشتراها البنك بأضعاف سعرها الحقيقي ودفع أقيامها نقداً، والهدف من ذلك استرضاء السكان المحليين وكسب ودهم، وتهيئة القاعدة اللازمة والأرضية الملائمة لاستيطان المعمرين الإيطاليين في المرحلة اللاحقة (٣٩) .

وفي بادرة إيجابية أخرى، تهدف إلى طمأنة السلطات العثمانية والسكان المحليين، من أن نوايا البنك حسنة، وأن الإيطاليين جاءوا إلى طرابلس الغرب وبُرقة من أجل مصلحة السكان والبلاد، فقاموا بتوزيع قسماً من هذهِ الأراضي ما بين المعمرين الإيطاليين والفلاحين المحليين بإيجار سنوي زهيد يُدفع إلى البنك بعد بيع الحصاد نهاية الموسم، فضلاً عن تلك التسهيلات، ستُكسِب هذه الطريقة الفلاحين المحليين الخبرة الكافية في استخدام الطرق الحديثة في الزراعة وتقنين صرف مياه الري (٤٠) .

استعان البنك بمجموعة من الخبراء والمهندسين الزراعيين الإيطاليين لإجراء مسح شامل لأراضي طرابلس الغرب وبُرقة، من حيث صلاحيتها للزراعة أو الرعي، وتحديد مناطق المياه الجوفية وكمياتها ومدى صلاحيتها، وذلك لمعرفة قدرات البلاد في الجانب الزراعي، ليتسنى للحكومة الإيطالية وضع الخطط اللازمة لإصلاح الأوضاع الزراعية، وتهيئة العدد الكافي من المعمرين والمهاجرين الإيطاليين للعمل فيها . وبناءاً على التقارير المُقدمة من قِبل الخبراء والمُعززة بالخرائط، قُسِمت الأراضي إلى أراضٍ عالية الخصوبة، وأراضٍ صالحة للزراعة وأخرى صالحة للرعي، كما تم وضع خرائط أخرى، توضح مناطق توفر المياه الجوفية وكمياتها (٤١) .

في عام ١٩٠٨ م، أوعز البنك إلى الوكالات التجارية التي أنشأها في بعض المدن الساحلية، إلى بناء مزارع نموذجية تجريبية، مساحة الواحدة منها ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة

آلاف هكتار، تختص بأنواع محددة من الزراعة إضافة إلى تربية الماشية وقد نجحت هذه التجارب في بنغازي وبُرقة وزليطن ومصراتة . وقد تم تخصيص قسم من هذه المزارع النموذجية لزراعة الزيتون بأنواعهِ، المُستقدمة شتلاتهُ من إيطاليا (٤٢) .

قدم الخبراء تقارير أولية مُشجعة عن أحوال الزراعة بأنواعها في مدن طرابلس الغرب وبُرقة، باستثناء مشكلة الري، التي تحتاج إلى مكائن سحب هيدروليكية، وذكرت التقارير، بأن الماء متوفر بكمياتٍ كبيرة في كل مكان تقريباً، وبأعماقٍ متوسطة ما بين خمسة إلى تسعة أمتار، وفي حال توفر هذهِ المكائن، ستزدهر الزراعة وتُقدم إنتاجاً وفيراً وعلفاً جيداً، مما يُهيئ لإنشاء مزارع لتربية المواشي والأغنام بشكلٍ واسع، في حال تم التعاون مع السكان المحليين، الذين أبدوا تجاوباً جيداً مع جميع المبادرات التي قام بها البنك والوكالات التجارية (٤٣) . وبناءاً على تلك التقارير، وافقت الحكومة الإيطالية على إرسال مجموعة من المهندسين والفنيين مع أعدادٍ من مكائن سحب المياه الجوفية، للإشراف على نصبها وتركيبها . فتم نصب (سبعون) ماكنة هيدروليكية في المرحلة الأولى في الأراضي التابعة إلى بنك دي روما . وبعد ثلاثة أشهر تم إكمال نصب (ثمانون) ماكنة هيدروليكية أخرى، وبذلك استكملت أراضي البنك حاجتها من تلك المكائن (٤٤) . كما تم نصب أكثر من (تسعين) ماكنة هيدروليكية أخرى من قِبل وزارة الزراعة الإيطالية، في مدن وقرى خارج إطار مُلكية البنك (٤٥) .

تلك المبادرات، أدت فعلها الإيجابي لدى السكان، وبدأوا بالتقارب والتعاون مع الإيطاليين، لما شعروا ببعض الثقة بالإيطاليين وبجديتهم ومثابرتهم في تقديم المساعدة والعون للسكان دون تمييز وبدون مقابل، فقد أوجدوا حلاً جذرياً لمشكلة قلة المياه التي عجز العثمانيون عن إيجاد حل مناسب لها طوال السنوات الماضية . ولعل من أهم نتائج ذلك التفاعل الإنساني، إسراع الكثير من السكان الطرابلسيين والبرقاويين للعمل مع الإيطاليين (٤٦)، الذين استغلوا بدورهم انجذاب السكان العفوي إليهم، فعمدوا إلى تشكيل لجان زراعية مشتركة، للإشراف والمحافظة على الإنتاج الزراعي والحيواني وتسويقهِ، وحماية المكائن والمُعدات الزراعية، وجدولة توزيع المياه على المزارعين والسكان بالتساوي، لكي يتولى أعضاء هذه اللجان الجزء الأكبر من المسؤولية، ويتحملون عبء المواجهة مع المزارعين والسكان المحليين المستفيدين من توفير المياه في حال حدوث خلاف أو نزاع أو مشكلة، وإيجاد الحلول المناسبة لها بعيداً عن المواجهة مع الإيطاليين (٤٧) .

في إطار مساعدة السكان على تحسين ظروفهم المعيشية وتطوير حقولهم وحوانيتهم وتجارتهم ومصالحهم، وتخليصهم من شروط وتعسف المرابين، ولاسيما اليهود، قررت إدارة بنك

دي روما تقديم قروض للسكان بشروط ميسرة وفوائد قليلة، وتسليف المزارعين وأصحاب المهن سلف لتحسين أعمالهم وزيادة إنتاجيتهم وبشروط تسديد سهلة وطويلة الأمد (٤٨) . وقد استفاد من هذهِ القروض أعداد كبيرة من الناس، فضلاً عن الموظفين العثمانيين العاملين في دوائر ومؤسسات السلطة المحلية في طرابلس الغرب وبُرقة، كما تحصلت البعض من هذهِ الدوائر على قروض من البنك لتسيير أعمالها بفائدة قدرها (٩ %) (٤٩) .

وفي المجال الصناعي، عمل البنك على تنويع نشاطاتهِ بما يتناسب مع حاجات المجتمع ويُلبي طموحه في التطور، وفي الوقت نفسه، يؤسس لقاعدة صناعية أولية، تُمَكن المعمرين الإيطاليين في المستقبل من البناء عليها وتطويرها والإفادة منها، وبما يعود بالنفع على السكان المحليين والمعمرين والمهاجرين . فعمد البنك إلى إنشاء شركة خاصة بعصر الزيتون بإدارة مهندسين إيطاليين، أخذت على عاتقها بناء معاصر حديثة للزيتون في عدة مدن منها : الخمس و زليطن و بنغازي و طرابلس و بُرقة، وجلبت معدات المعاصر من إيطاليا، وبُنيت بالقرب منها معامل لصناعة الصابون والمنظفات للاستفادة من مخلفات الزيتون بعد عصرهِ (٥٠) .

أنتجت الشركة أنواع جيدة من زيت الزيتون، وبدأت بتصدير جزء منه نهاية عام ١٩٠٨ م، إلا أن السلطات العثمانية كانت قد مارست ضغوط كبيرة على المزارعين المحليين لمنعهم من تجهيز معاصر الشركة بالزيتون، ونتيجة لهذه الضغوط وجه البنك مسؤولي الشركة، بشراء منتوج الزيتون والزيوت الخام من جميع المنتجين بأثمان أعلى من السعر السائد في السوق، للمحافظة على نسب الإنتاج من التدني، وإدامة العمل في معامل العصر لتلبية حاجة السوق المحلية والإيفاء بعقود التصدير (٥١) .

في جانب صناعي آخر، أنشأ البنك في منتصف عام ١٩٠٨ م، مطحنة كبيرة في طرابلس لتلبية حاجة السكان من الطحين بنوعية جيدة، وبسعة إنتاجية قدرها (ثلاثون طناً) يومياً، فجُلبت المكائن الحديثة من إيطاليا، وبُنيت إلى جانبها مخازن واسعة لخزن الإنتاج والمحافظة عليهِ . ولغرض تلبية حاجة سكان المدن الأخرى، تم بناء مطاحن متوسطة السعة ومخازن في مدن بُرقة وبنغازي ومصراتة وسبها والبريقة، سعة إنتاج الواحدة منها (عشرة أطنان إلى اثنتي عشرة طناً) يومياً، لتلبية حاجة سكان المدن والقرى القريبة منها من مادة الطحين . ولتنظيم عمل هذه المطاحن تم جمعها بشركة واحدة مطلع عام ١٩٠٩ م (٥٢) . وبذلك يكون البنك قد هيأ قسماً من الحاجة الغذائية اليومية المناسبة لإقامة المعمرين والمهاجرين الإيطاليين قبل قدومهم إلى طرابلس الغرب وبُرقة بمدة زمنية كافية . في مجال صناعي آخر ومهم، اشترى البنك مصنع الورق القديم في طرابلس من شركة إيطالية صغيرة كانت تمتلكهُ، وتم تفكيكهُ وإعادة بنائهِ وتوسيعهِ في

نفس الموقع، حيث نصبت فيهِ مكائن هيدروليكية حديثة، إيطالية الصنع، وبُنيت إلى جانبهِ مخازن واسعة لحفظ الورق المُنتج، وأُلحِقَت بالمصنع مكائن لصناعة الحلفاء من بقايا الورق التالف، فتوسع الإنتاج وتحسنت نوعيتهُ، وأعِد الفائض من الإنتاج، للتصدير إلى عدة بلدان مجاورة ولاسيما مصر، وشُحنت الكميات الرئيسية من رولات الورق الخام إلى بريطانيا (٥٣) .

ثم أنشأ مصنع ميكانيكي حديث لصناعة الزجاج، لتلبية حاجة السوق المحلية من الزجاجيات، التي كانت شحيحة وقليلة الاستخدام في مدن طرابلس الغرب وبُرقة . إذ كان السكان المحليين، يستخدمون الأواني والأدوات الفخارية المصنوعة من الطين النقي بشكلٍ واسع (٥٤) . فقد كان البنك قد حصل في تشرين الأول – أكتوبر ١٩٠٩ م، على عقد حفر واستثمار (ثلاثون) مقلعاً للأحجار في مدن، جادو، و ودان، وبئر الوشكة، و أم العبيد وبراك، لتلبية حاجة مصنع الزجاج من حجر البلور النقي المستخدم في صناعة الأواني والأدوات الزجاجية، فيما كانت الأنواع الأخرى من الأحجار المُستخرجة من المقالع، تُقطَّع وتُصقل وتُستخدم للبناء، مما شكل قفزة نوعية في حركة وشكل البناء ولاسيما في المدن، إذ كان السكان يعتمدون على الطين المفخور، المصنوع بطريقة بدائية، في بناء الدور والأبنية (٥٥) .

بعد أن استكمل سيطرتهُ، شُبه الكاملة، على أوجه النشاط الزراعي في طرابلس الغرب وبُرقة، حاول البنك أن يستحوذ على معظم النشاطات الصناعية والتجارية هناك، فأنشأ العديد من الصناعات التي لها مساس بحياة السكان اليومية، كما شجع التجار على الاستعانة بالبنك لتطوير وتوسيع تجارتهم الداخلية والخارجية، إذ كان البنك ينظم ويُشرف على كافة معاملات التجارة الخارجية من استيرادٍ وتصدير (٥٦) .

جدول بأقيام إعانات البنك للتجار المحليين والإيطاليين للسنة المالية ١٩٠٨ – ١٩٠٩ م (ألف ليرة إيطالية) (٥٧)

الشهر	السنة	تجار محليين	قيمة الإعانات	تجار إيطاليين	قيمة الإعانات	نوع الإعانات
نيسان – أبريل	١٩٠٨	٩	٦٥٠,٠٠٠	٧	٥٢٥,٠٠٠	استيراد وتصدير
أيار – مايو	١٩٠٨	١٠	٦٧٨,٠٠٠	٩	٦١٣,٠٠٠	استيراد وتصدير
حزيران – يونيو	١٩٠٨	٨	٥٩٠,٠٠٠	٧	٥٨٥,٠٠٠	استيراد وتصدير
تموز – يوليو	١٩٠٨	١١	٨٣١,٠٠٠	١٠	٨١٠,٠٠٠	استيراد
آب – أغسطس	١٩٠٨	١٥	١,١٠٧,٠٠٠	١٣	٩٩٤,٠٠٠	استيراد
أيلول – سبتمبر	١٩٠٨	١٣	٩٥١,٠٠٠	١٤	١,٢١١,٠٠٠	استيراد
تشرين الأول– أكتوبر	١٩٠٨	١٠	٨٣٥,٠٠٠	١٥	١,٢٨٠,٠٠٠	استيراد
تشرين الثاني – نوفمبر	١٩٠٨	١٧	١,٣٢٥,٠٠٠	١٧	١,٤١٦,٠٠٠	استيراد وتصدير
كانون الأول – ديسمبر	١٩٠٨	١٢	١,٠٦٣,٠٠٠	٩	٨٥٤,٠٠٠	استيراد وتصدير
كانون الثاني – يناير	١٩٠٩	٦	٤٩٦,٠٠٠	٧	٦١١,٠٠٠	استيراد
شباط – فبراير	١٩٠٩	١٤	١,١٩١,٠٠٠	١٦	١,٤١٧,٠٠٠	استيراد وتصدير
آذار – مارس	١٩٠٩	١٥	١,٣١٣,٠٠٠	١٩	١،٦٢١,٠٠٠	استيراد وتصدير
المجموع		**١٤٠**	**١١,٠٣٠,٠٠٠**	**١٤٣**	**١١,٩٣٧,٠٠٠**	

- عدد المستفيدين / تجار محليين / (١٤٠) تاجر .

قيمة الإعانات الممنوحة لهم (١١,٠٣٠,٠٠٠) مليون ليرة .

- عدد المستفيدين / تجار إيطاليين / (١٤٣) تاجر .

قيمة الإعانات الممنوحة لهم (١١,٩٣٧,٠٠٠) مليون ليرة .

من جانب آخر، اتجه البنك إلى الاهتمام بتنظيم شكل حركة الأسواق الداخلية، فعمد إلى بناء أسواق ومحلات حديثة في معظم المدن الكبيرة وتم تسقيف بعضها بمواد معدنية وزجاجية مستوردة من إيطاليا، وأجّرت تلك المحلات بأجور قليلة إلى تجار من سكان المدن نفسها، وبعضها أُجرِ إلى تجار إيطاليين، غير أن قيمة الإيجار قد زيدَتْ بعد انتعاش الحركة التجارية ولاسيما بعد الغزو العسكري الإيطالي نهاية عام ١٩١١ م (٥٨) .

في مجال النقل البحري، عملت الحكومة الإيطالية من خلال بنك دي روما على فرض هيمنتها الكاملة على وسائل المواصلات البحرية، سواءاً المتعلقة منها بنقل الأشخاص أو بالنقل التجاري من وإلى طرابلس الغرب وبُرقة . فقد كان على الإيطاليين أن يدخلوا في منافسة شديدة مع شركات نقلٍ بحري يونانية وألمانية وعثمانية، سبقتهم في هذا المجال هناك . فعقد البنك في ٣٠ حزيران – يونيو ١٩٠٧ م، اتفاقاً مع " شركة الملاحة البحرية الإيطالية " Compagnia Navigazione Marina Italiana لتأسيس خطوط نقل مدنية وتجارية عبر موانئ المتوسط، تربط بين الموانئ الإيطالية وموانئ طرابلس الغرب وبُرقة (٥٩)، على أن يدفع البنك (٣٥ %) من قيمة الشركة سيولة نقدية وسندات وتسهيلات مصرفية، وأن لا يحصل البنك على أية أرباح خلال السنة الأولى من العمل، وفي السنتين الثانية والثالثة، يحصل البنك على أرباح سنوية قدرها (٢٠ %)، ثم ترتفع النسبة إلى (٣٥ %) اعتباراً من السنة الرابعة . فأنشأت الشركة خطاً بحرياً يبدأ من استانبول ثم كريت، بنغازي، مصراتة، الخمس، طرابلس، مالطا، صقلية، نابولي وينتهي في روما . غير أن السلطات العثمانية كانت قد اعترضت بشدة على إقامة الخط البحري، ومنعت وصولهِ إلى استانبول، مما استدعى استثناؤها، فأصبحت كريت بداية للخط البحري(٦٠) .

طلبت الحكومة الإيطالية من الحكومة الألمانية، إيقاف " شركة الملاحة الألمانية " العاملة في البحر المتوسط، إلا أن الأخيرة رفضت الطلب الإيطالي بدعوى أن عمل الشركة الألمانية هناك يندرج ضمن النص الوارد في الاتفاقية التجارية الألمانية – العثمانية – قسم النقل البحري – لعام ١٩٠٣ م . من جانب آخر وعدت الحكومة الألمانية بأن تطلب من الشركة عدم تطوير أعمالها مع طرابلس الغرب وبُرقة مستقبلاً، وأبلغت مسؤولي البنك، بأن على الشركات الإيطالية الدخول في منافسة تجارية نزيهة مع شركات النقل البحري الأخرى(٦١) .

سمحت الحكومة العثمانية لشركة الملاحة البحرية الإيطالية منتصف عام ١٩٠٨ م، بإنشاء خطوط نقل بحرية داخلية تربط ما بين موانئ طرابلس الغرب وبُرقة، فأنشأت الشركة عدة خطوط داخلية تمتد من البردية وطبرق على الحدود المصرية شرقاً حتى طرابلس و زوارة على الحدود التونسية غرباً (٦٢) . ثم وافقت الحكومة العثمانية للشركة الإيطالية المسماة " الشركة الوطنية للخدمات البحرية " Compagnia Nazionale Per Servizio Marina أن تُنشأ خطاً بحرياً يربط الموانئ الأسبانية بمالطا ثم طرابلس وبنغازي وأثينا ثم استانبول (٦٣)، فسارع بنك دي روما إلى مفاتحة الشركة الوطنية لتوقيع اتفاق بين الطرفين، يسمح للبنك بالدخول شريكاً مساهماً معها، وبالنسبة المئوية التي تحددها الشركة، إلا أن الأخيرة رفضت طلب البنك، على الرغم من الضغوط الرسمية التي مورِست ضدها في روما، وللتخلص من حرج تلك الضغوط، وافقت الشركة الوطنية مطلع عام ١٩٠٩ م على طلب البنك بمد الخط البحري إلى جزيرة صقلية، لتوسيع خدمات النقل أمام المهاجرين الايطاليين إلى طرابلس الغرب وبُرقة (٦٤) .

إن من أهم الأهداف التي سعت الحكومة الإيطالية إلى تحقيقها من خلال سياسة التغلغل السلمي التي انتهجها بنك دي روما، هي البحث عن الثروات المعدنية تحت الأرض .فكان على البنك أن يدخل في منافسة حامية مع العديد من بعثات الدول الأوربية، للحصول على تراخيص التنقيب عن الثروات المعدنية . وكانت الحكومة العثمانية قد منحت العديد من البعثات الأوربية تراخيص للتنقيب عن المعادن ولاسيما النفط والكبريت والحديد والفوسفات في طرابلس الغرب وبُرقة، فتوزعت التراخيص بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ولكل منها ترخيص لبعثة واحدة، باستثناء ألمانيا التي حصلت على ترخيصين لبعثتين تنقيبيتين (٦٥) . فضلاً عن ذلك، عملت العديد من البعثات الأوربية بدون تراخيص ومن ضمنها، ثلاث بعثات تنقيبية إيطالية توزعت على مناطق سرت في الشمال، ويفرن وغريان وغدامس في الغرب، والجفرة وسبها في الوسط، إلا أن البعثات الإيطالية، دون غيرها، واجهت معارضة شديدة من قِبل السلطات العثمانية، التي عدّت وجود هذهِ البعثات يمهد للوجود الإيطالي الدائم في طرابلس الغرب وبُرقة، وأن إرسال هذهِ البعثات من قِبل الحكومة الإيطالية يمثل واحداً من أساليب التغلغل السلمي هناك، وأن الحكومة العثمانية ترفض رفضاً قاطعاً وجود هذهِ البعثات داخل الممتلكات العثمانية، قبل أن تحصل على تراخيص أصولية من السلطات العثمانية المُختصة (٦٦) .

من أجل احتواء الرفض العثماني لتواجد البعثات التنقيبية الإيطالية في طرابلس الغرب وبُرقة، عمد البنك إلى إنشاء " مؤسسة البحوث واستغلال المناجم " Istituzione La Studiose E Utilizzazione IL Minatore في نيسان – أبريل ١٩١٠ م في طرابلس، على

أن يُغطي نشاط المؤسسة مناطق شمال وشرق أفريقيا، وأعلنت بأنها لن تباشر بأية أعمالٍ تنقيبية إلا بعد حصولها على موافقاتٍ أصولية من السلطات العثمانية المُختصة (٦٧) . وبذلك استطاع البنك، من خلال تلك المؤسسة، أن يُخفف من القلق والشكوك التي أبدتها الحكومة العثمانية، إزاء الفعاليات الإيطالية المتنوعة، وامتداد النفوذ الإيطالي وتوسعهِ في كافة مجالات الحياة في طرابلس الغرب وبُرقة .

كان بنك دي روما، قد طلب من بعض الخبراء الآثاريين الإيطاليين، تشكيل بعثة آثارية للتنقيب عن الآثار في طرابلس الغرب وبُرقة، على أن يتحمل البنك كافة مصاريف البعثة . فشُكِلَت البعثة من خبراء وأساتذة مختصين من جامعتي روما وتورينو، وتقدمت بطلبٍ خاص إلى السلطات العثمانية للحصول على ترخيص أصولي بعدِّها بعثة علمية أهلية غير حكومية، ولا علاقة لها بالحكومة الإيطالية أو ببنك دي روما، لتفادي إثارة حفيظة العثمانيين .

فوافقت الحكومة العثمانية على منح البعثة الترخيص اللازم، وحددت السلطات العثمانية عمل البعثة في مناطق الأبيار و أجدابيا و أوباري و طلميثة و جادو (٦٨) . ثم اتسع نشاط البعثة ليشمل جميع المواقع الآثارية القديمة، مما تطلب زيادة أعداد الخبراء والآثاريين والعاملين، لاسيما بعد عام ١٩١١ م، حيث توصلت البعثة إلى نتائج هامة، أضافت مجموعة من المعلومات التأريخية التي تعزز الوجود الروماني القديم في شمال أفريقيا والبحر المتوسط (٦٩) .

أما في المجال الفكري والثقافي، فقد تنبه البنك إلى أهمية هذا الجانب في نشر اللغة والثقافة الإيطاليتين بين أفراد المجتمع، ولاسيما فئات اليافعين والشباب، فعمد إلى إنشاء العديد من المدارس الابتدائية والثانوية ومدارس الكبار وأخرى للأيتام، بالتعاون مع " المجمع الكاثوليكي العام " (٧٠) Congegnare Cattolico Gienerale و "مؤسسة التعليم العام" (٧١) Istituzione Insegnarsi Gienerale، دعم المجمع الكاثوليكي تلك المبادرة، بتقديم منح مالية كبيرة للبنك، لبناء المدارس وتأثيثها، وأرسل مجموعة من المعلمين والمشرفين الدينيين، أما مؤسسة التعليم العام، فقد ساهمت بتوفير أعداد من المدرسين في اختصاص اللغة الإيطالية، فضلاً عن الاختصاصات الأخرى، كما وفرت المناهج الدراسية المعتمدة في مراحل النظام الدراسي الإيطالي (٧٢) . كما استعان البنك بمجموعة من مُدرسّي اللغة العربية المحليين، لاستكمال متطلبات المنهج الدراسي لجميع المراحل، وتدريس اللغة العربية إلى جانب اللغة الإيطالية وآدابها، أما العلوم الأخرى فقد تم تدريسها باللغة الإيطالية (٧٣) .

أدناه جدول يوضح توزيع المدارس على المدن وأعداد الطلبة (٧٤):-

المدينة	عدد المدارس	عدد الطلبة
طرابلس	٦	١١٥٣
الخمس	٢	١٧٩
مصراته	٢	١١٥
الزويتينة	٢	١٣٦
بنغازي	٤	٥٨٦
درنه	٢	٢٦٥
طبرق	٢	١٨٧
بُرقة	٣	٣١٢
المجموع	**٢٣**	**٢٩٣٣**

وبذلك يكون قد انتظم ما يقارب الثلاثة آلاف طالب وطالبة في المدارس الإيطالية التي أنشأها بنك دي روما في العديد من المدن، من مجموع أربعة آلاف وستمائة طالب وطالبة في مرحلة الدراسة **(٧٥)** . والطلبة الباقون، واظب بعضهم على الدوام في المدارس التي أنشأتها السلطة العثمانية، وبعضهم الآخر انتظم في المدارس الدينية (الزوايا)، والقسم الآخر منهم، انتظم في مدارس الرهبان الكاثوليك الفرنسيسكان، الخاصة بالبنين، ومدارس راهبات القديس يوسف، الخاصة بالبنات، إذ بلغ عدد المدارس الكاثوليكية ستة مدارس، موزعة على مدن طرابلس وبنغازي ودرنة بواقع مدرستين في كل مدينة منها، واحدة للبنين والأخرى للبنات . حيث سمح المجمع الكاثوليكي العام للبعثات التبشيرية الخاصة، بالعمل في طرابلس الغرب وبُرقة، إضافة إلى نشاط بنك دي روما في هذا الجانب **(٧٦)** .

بادرت مجموعة من سيدات الأسرة المالكة في إيطاليا وبعض سيدات المجتمع المعروفات والثريات، إلى إنشاء " مؤسسة الأميرات لرعاية التلاميذ " Istituzione La Principessa Per Patronato IL Scolastico بالتعاون مع بنك دي روما، فقد أُودِعَت لديهِ أموال المؤسسة، وأُوكِلَت إليهِ مهمة الإشراف على صرف الإعانات المادية والملابس والأغذية على جميع تلاميذ المدارس . كما قامت المؤسسة بإنشاء مكتبة عامة في مدينة طرابلس، وأخرى في مدينة بنغازي **(٧٧)** .

في غضون السنوات الأربع التي سبقت الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب وبُرقة، أضحت اللغة الإيطالية، اللغة الثانية في البلاد بعد العربية وتليهما اللغة التركية . ويعودُ الفضل في ذلك،

إلى افتتاح المدارس الإيطالية، واتساع قاعدة التعليم باللغة الإيطالية، ووجود مكتبات توفر الكتب الإيطالية للطلبة، والراغبين بالتعلم من الكبار **(٧٨)** . فضلاً عن ذلك، فقد تولت " مؤسسة الصحافة الوطنية " Istituzione Giornalizione Nazionale في روما إصدار جريدة " طرابلس " Tripoli الأسبوعية باللغة الإيطالية، فقد صدر العدد الأول منها في ١٥ حزيران – أغسطس ١٩٠٩ م، ووُزِعَت مجاناً في مدن طرابلس الغرب وبُرقة، مما ساعد على سرعة انتشار اللغة الإيطالية **(٧٩)** .

حصلت مؤسسة الأميرات لرعاية التلاميذ على دعم مالي من الحكومة الإيطالية لبناء ثلاث مستشفيات عامة في مدن طرابلس وبنغازي ودرنه . على أن يُسهم البنك بنسبة (٢٠ %) من القيمة الإجمالية، وتُسهم المؤسسة بنسبة (٣٥ %)، وتدفع الحكومة الإيطالية النسبة المتبقية والبالغة (٤٥ %)، على أن يتولى البنك جمع المبالغ وإيداعها وصرفها، فيما تتولى المؤسسة الإشراف على البناء والتجهيز، وتهيئة الكوادر الطبية والمساعدين والعاملين الإيطاليين، والاستعانة ببعض العاملين من السكان المحليين **(٨٠)** . وتم افتتاح مستشفى طرابلس المَلَكي ومستشفى بنغازي المَلَكي خلال النصف الثاني من عام ١٩١٠ م، فيما افتتح مستشفى درنه المَلَكي منتصف عام ١٩١١ م **(٨١)** .

بهدف تنسيق الجهود الوطنية، وتنظيم المبادرات الفردية وبلورتها، بادرت مجموعة من الشخصيات الاجتماعية المعروفة، بتشكيل جمعية خيرية لجمع التبرعات والقيام ببعض الأعمال الخيرية في طرابلس الغرب وبُرقة، وتقديم يد المساعدة للإيطاليين المهاجرين إلى هناك . وسرعان ما تطورت هذهِ الجمعية مطلع عام ١٩١١ م، بفضل ازدياد عدد المتطوعين، وقيمة حجم التبرعات، إلى مؤسسة سُميت بـ " المؤسسة الخيرية الإيطالية " Istituzione Benevolenza Italiana، تلقت الدعم والعون من العديد من المؤسسات الحكومية والفاتيكان، وارتبطت مالياً ببنك دي روما، الذي نظم أعمال الجمعية وأشرف على إبداعاتها المالية، وصرف وتوزيع الإعانات **(٨٢)** . أصبحت الجمعية من أهم المؤسسات التي يقصدها المهاجرون الإيطاليون حال وصولهم إلى طرابلس، لتسجيل أسماءهم ومهنهم، وإيجاد السكن المناسب لهم . ومن ثم توزيعهم على منافذ العمل المتوفرة، وساعد ذلك على تواجد الإيطاليين في معظم أرجاء مدن طرابلس الغرب وبُرقة **(٨٣)** . ولم يقتصر اهتمام الجمعية بالوافدين الإيطاليين، إنما تعداهُ ليشمل السكان المحليين أيضاً، ومساعدتهم في رفع مستواهم الحياتي، بإيجاد فرص عمل مناسبة، وتوفير فرص التدريب، وتشجيعهم على إرسال أبناءهم وبناتهم إلى المدارس الإيطالية، ومراجعة المستشفيات والمراكز الطبية **(٨٤)** .

فقد حصل البنك على إعانة مالية كبيرة لبناء وتجهيز عدد من المراكز الطبية في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، فطلب البنك المساعدة من المؤسسات الإيطالية العاملة في طرابلس الغرب وبُرقة لإنجاز هذا المشروع، فعرضت مؤسسة الأميرات لرعاية التلاميذ، والمؤسسة الخيرية الإيطالية، تقديم المساعدة الممكنة والمناسبة، كما ساهم المجمع الكاثوليكي التابع للفاتيكان بإعانة مالية لتنفيذ المشروع بالسرعة الممكنة، فتم بناء أحد عشر مركزاً طبياً عام في مدن طرابلس، الخمس، مصراتة، سرت، العقيلة، الزويتينة، بنغازي، سوسه، درنه، طبرق، القداحية، وجُهزَت بالكوادر الطبية الإيطالية وكافة المُعدات قبل بدء الغزو الإيطالي (٨٥) .

إزاء الاهتمامات الإيطالية المتزايدة، وتنوع أوجه تدخلها، وازدياد حجم نفوذها، وارتفاع معدل الهجرة الإيطالية إلى طرابلس الغرب وبُرقة . عبرتْ الحكومة العثمانية عن قلقها الشديد من السياسة الإيطالية هناك، وشكوكها من سلامة النوايا الإيطالية، فبعثت برسائل إلى حكومات بريطانيا وألمانيا وفرنسا والنمسا – المجر في ١٧ حزيران – يونيو ١٩١١ م، ضمنتها جميع الإجراءات الإيطالية هناك، التي اعتبرتها تجاوزات على السلطة العثمانية، وطالبت في الوقت نفسه، تلك الدول بالتدخل لدى إيطاليا للحد من نشاطاتها المُنافية للعلاقات الدولية السليمة، وتحجيم دور بنك دي روما، الذي امتدت أذرعهُ في كل اتجاه من طرابلس الغرب وبُرقة، وبات صاحب الخطوة والكلمة العليا هناك، وأن الحكومة العثمانية لا تمانع من إقامة نشاطات وفعاليات إيطالية في الممتلكات العثمانية أينما كانت، بشرط التنسيق مع السلطة العثمانية وموافقتها (٨٦) .

طلبت الحكومة البريطانية من إيطاليا، تنسيق جهودها في طرابلس الغرب وبُرقة مع السُلطة العثمانية، والتشاور معها قبل المباشرة بإجراءاتها، لأنها صاحبة السلطة القانونية المُخولة هناك، وهي أدرى بأحوال البلاد والسكان من الإيطاليين، وطالبتهم بضرورة الابتعاد عن إثارة المشاكل مع العثمانيين، وإيجاد السُبل الكفيلة للتفاهم معهم (٨٧) .

استدعت الحكومة النمساوية، السفير الإيطالي في فيينا " جيوسيبي افارنا " Giuseppe Afarna، وحَمَلَتهُ رسالة تحذير إلى حكومتهِ، وأن ما تقوم بهِ من إجراءات في طرابلس الغرب وبُرقة يُشكِلُ اعتداءاً على حصانة الدولة العثمانية وحقوقها، ويتعارض مع القواعد العامة للعلاقات الدولية، وأن الحكومة النمساوية – المجرية تخشى من أن تؤدي التجاوزات الإيطالية إلى حربٍ أوربية في البحر المتوسط، فأجاب السفير أفارنا، أن جميع النشاطات في طرابلس الغرب وبُرقة تندرج ضمن المجال الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن ذلك، فهي نشاطات غير حكومية، وإنما تعود إلى جمعياتٍ ومنظماتٍ أهلية تعمل هناك من أجل تقديم العون والمساعدة

للسكان المحليين، وأن علاقة المعمرين الإيطاليين هناك جيدة بالسكان وبالسلطة العثمانية (٨٨) . فيما اكتفت الحكومتين الألمانية والفرنسية باستدعاء السفيرين الإيطاليين لديهما، وأخبرتهما بفحوى رسالتي الحكومة العثمانية بدون تعليقاتٍ تُذكَر (٨٩) .

نتائج البحث

حاولت الحكومة الإيطالية أن تستفيد من تجاربها الاستعمارية الفاشلة السابقة في أفريقيا، بأن تلجأ إلى استخدام أسلوب التغلغل السلمي في تحقيق هدفها الاستعماري في طرابلس الغرب وبُرقة .

فقد اختارت بنك دي روما لتنفيذ هذهِ المهمة الصعبة، التي بدأها منذ عام ١٩٠٧ م، وواجه خلالها صعوبات بالغة مع السكان المحليين، ومعارضة شديدة من السلطات العثمانية، إلا أن البنك استطاع، خلال مدة قصيرة، أن يستحوذ على شيء من ثقة السكان وإقبالهم على التعاون مع مندوبي البنك في أكثر من مجال، ولاسيما أن نشاطات البنك قد تنوعت، وامتدت لتلامس حياة السكان، ومن ذلك، حفر آبار المياه في كل مكانٍ تقريباً، وشراء مساحاتٍ واسعة من الأراضي الزراعية لتشغيل الفلاحين فيها، والسماح لهم بالاشتراك في إدارة المُلكيات الزراعية، وفي جدولة توزيع المياه على القبائل والقصبات، فضلاً عن ذلك، فإن البنك قد وفر لهم القروض الميسرة لإنشاء مشاريع عمل صغيرة ومتوسطة، كما عمل البنك على توفير خطوط النقل البحري، وافتتاح المدارس والمستشفيات ووكالات تجارية ومصانع شتى، عمل الكثير من السكان المحليين فيها .

وبناءً على المعطيات التأريخية، نجد بأن بنك دي روما، قد نجح إلى حدٍ بعيد، في إنجاز المهمة التي أُوكِلَت إليهِ، ويعود ذلك النجاح، إلى قدرة العاملين في البنك على المثابرة وسرعة الإنجاز، وتنوع اختصاصاتهم، وفهمهم العميق لمهمتهم الوطنية، وحُسن استخدام وتوظيف أموال البنك في خدمة السكان المحليين، وملائمتها مع احتياجاتهم المجتمعية .

وفي الحقيقة، نجد أن أعمال وانجازات البنك قد استهدفت في جانبٍ منها، السكان المحليين، في محاولة لكسب ودهم وقبولهم بالوجود الإيطالي على أرضهم، ومحاولة البنك توسيع قاعدة المتعاملين والمستفيدين من الوجود الإيطالي والمرتبطين بهِ، التي تمثل أهداف الحكومة الإيطالية وبنك دي روما، للحد من معارضتهم المستقبلية . أما في الجانب الآخر من تلك الأعمال والإنجازات، فإن الأخير، كان قد عمل على تهيئة مدن طرابلس الغرب وبُرقة لاستقبال المُعمرين والمهاجرين الإيطاليين من النواحي الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية والثقافية .

هوامش البحث ومصادره:

(1) Arrigo Solmi ; IL Risorgimento Italiano 1814 – 1918 , Milano , Istituto Per gli studi di Politica Internazionle , 1939 , P . 36 .

أريكو سولمي، الانبعاث الإيطالي، ١٨١٤ – ١٩١٨، ميلانو، معهد الدراسات السياسية الدولية، ١٩٣٩، ص ٣٦ .

Antonio Leva ; Introduzione nel La Economia Italiana 1814 - 1914, Roma, ED: Publicazion officielle , 1923 , P . 63 - 64 .

أنتونيو ليفا، مقدمات في الاقتصاد الإيطالي ١٨١٤ – ١٩١٤، روما، المؤسسة العامة للطباعة، ١٩٢٣، ص ٦٣ – ٦٤ .

هيرمن كندر وفيرنر هيلغيمن، أطلس - dtv تأريخ العالم، ترجمة الياس عبدو الحلو، بيروت، المكتبة الشرقية، ط ٢، ٢٠٠٧، ص ٣٥١ .

(2) Antonio Leva ; OP . Cit . , P . 66.

(٣) فرانشيسكو كريسبي ؛ (١٨١٩ – ١٩٠١ م)، سياسي إيطالي من أتباع ماتزيني، أُنتُخِبَ عضواً في البرلمان الإيطالي عام ١٨٦١ م عن كتلة اليسار الإيطالي، إلا أنه أصبح من مؤيدي المَلَكية منذ عام ١٨٦٤ م، لأنه كان يرى أن المَلَكية هي أفضل السُبُل لتوحيد القوى السياسية الإيطالية، تسلمَ رئاسة الوزراء مرتين الأولى (١٨٨٧ – ١٨٩١ م) والثانية (١٨٩٣ – ١٨٩٦ م)، استقال على أثر هزيمة بلادهِ في معركة عدوة الشهيرة عام ١٨٩٦ م أمام الحبشة، أقام علاقات جيدة مع ألمانيا في عهد بسمارك ؛ الآن يالمر، موسوعة التأريخ الحديث ١٧٨٩ – ١٩٤٥ م، ترجمة سوسن فيصل السامر و يوسف محمد أمين، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ج ١، ص ٢١٩ .

(4) Roberti Moni ; La Penetrazione Pacifica Italiana in Libia dal 1907 al 1911 , Rivista di studi Politici Internazionali , Roma , No . 164 , 1957 , P . 159 .

روبيرتو موني، الاختراق السلمي الإيطالي في ليبيا من ١٩٠٧ إلى ١٩١١، مجلة الدراسات السياسية العالمية، روما، العدد ١٦٤، ١٩٥٧، ص ١٥٩ .

(٥) توماسو تيتوني : (١٨٥٥ – ١٩٣١ م) سياسي ودبلوماسي إيطالي، عضواً في حزب اليمين التأريخي، شغل منصب وزير خارجية ورئيس وزراء إيطاليا لعدة مرات، يُعَّد من أشد المؤيدين للسياسة الاستعمارية الإيطالية ولاسيما في شمال أفريقيا، حيث نادى بإتباع سياسة التغلغل الاقتصادي والتجاري في طرابلس الغرب وبُرقة في مرحلة تسبق الاحتلال العسكري

Luigi Albertini ; Le Origini della Gueera del 1914 , VOL . 1 , Milano , Universita di Milano , 1942 , P . 343 .

لويجي البيرتيني، نشأة الحرب لعام ١٩١٤ ،القسم الأول،ميلانو، جامعة ميلانو، ١٩٤٢، ص٣٤٣.

(٦) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ١٨٩٠ – ١٩١٨، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤، ج ١، ص ٢٨٨ .

(7) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 161 – 162 .

(8) Osservatore Romano ; Giornale , Roma , 22 Ottobre 1911 , Articolo Per Banko di Roma , P 1 – 2 .

جريدة الراصد الروماني، روما، ٢٢ تشرين الأول ١٩١١، مقالة (حول بنك دي روما)، ص ١ - ٢ .

(9) D . E . I , (A . S . M . E) ; Decisione , No . 17 / 287 , di Ministero degli Economia , Roma , in 2 Marzo 1880 , (Istituire Banko di Roma)

(قرار من وزارة الاقتصاد، روما، الموافقة على تأسيس بنك دي روما) .

(10) Antonio Leva ; Op . Cit . , P . 68 – 69 .

(11) Osservatore Romano , Giornale , Roma , 22 Ottobre 1911 , Articolo Per Banko di Roma , P . 2 .

(12) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 164 .

(13) Arrigo Solmi ; Op . Cit . , P . 44 .

(14) Osservatore Romano ; Giornale , Roma , 22 Ottobre 1911 , Articolo Per Banko di Roma , P . 2 .

(15) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 165 .

(16) Gaspare Ambrosini ; Originarsi La Economia d'Italia 1861 - 1922 , Bologna , Ed : Nicola Zanicelli , 1931 , P . 117

كاسباري امبروزيني، نشأة الاقتصاد الإيطالي ١٨٦١ - ١٩٢٢، بولونيا، مطبعة نيكولا زانيجيلي، ١٩٣١، ص ١١٧

(17) Antonio Leva ; Op . Cit . , P . 71 - 72 .

(18) Osservatore Romano ; Giornale , Roma , 22 Ottobre 1911 , Articolo Per Banko di Roma , P . 2 .

(١٩) هيرمن كندر و فيرنر هيلغيمن، المصدر السابق، ص ٣٥٠ .

(20) D . E . I , (A . S . M . E) ; Decision , No . 13/2689/30 Di Ministero degli Economia , Roma , in 19 Febbraio 1902 , (Istituire Ramificazione Banki Di Roma Fuori d'Italia)

قرار من وزارة الاقتصاد، روما، الموافقة على تأسيس فروع لبنك دي روما خارج إيطاليا

(21) Gaspare Ambrosini ; Op . Cit . , P . 120 - 121 .

(22) Oderno Camerota ; L ' Italia neila Politica Africano , Bologna , Ed : Plinio Maggio , 1926, P . 149 .

اوديرنو كاميروتا ،إيطاليا في السياسة الأفريقية، بولونيا ،مطبعة بلينيو مادجيو، ١٩٢٦،ص ١٤٩ .

(23) Ibid ; P . 131 - 132 .

(24) Osservatore Romano ; Giornale , Roma , 25 Maggio 1907 , Articolo Per La Crisi di Moneta , P . 1 – 2 .

جريدة الراصد الروماني، روما، ٢٥ آب، ١٩٠٧، مقالة (حول الأزمة النقدية)، ص ١-٢

(25) Gaspare Ambrosini ; Op . Cit . , P . 124 .

(26) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 174 - 175 .

(27) D . D . I , (A . S . M . A . E) ; Telegrama – Lettera , (Decreto) , No. 91 /2271/420 , (Presidizione Ministero , Roma) , in 22 Marzo 1907 .

رسالة برقية (قرار) صادر عن رئاسة الوزراء، روما .

(28) Giuseppe Bevione ; Come Siamo Andati A Tripoli , Ferenze , Edizione Universitarie , 1959 , P . 83

جيوسيبي بيفيوني، كيف ذهبنا إلى طرابلس، فلورنسا، المطبعة الجامعية، ١٩٥٩، ص ٨٣

(29) Gaspare Ambrosini ; Op . Cit . , P . 127 .

(30) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 178 .

(31) Giuseppe Bevione ; Op . Cit . , P . 86 .

(32) Antonio Leva ; Op . Cit . , P . 75 .

(33) Giuseppe Bevione ; Op . Cit . , P . 87 .

(34) I bid ; P . 90 .

(35) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 183 - 184 .

(36) Gaspare Ambrosini ; Op . Cit . , P . 131 .

(37) Oderno Camerota ; Op . Cit . , P . 139 - 140 .

(38) Giuseppe Bevione ; Op . Cit . , P . 94 .

(39) La Grande Italia , Giornale , Roma , 17 Maggio 1908 , Articolo (Rapporto A Tripoli) , P . 2 .

جريدة إيطاليا الكبرى، روما، ١٧ أيار – مايو ١٩٠٨، مقالة (تقرير حول طرابلس) .

(40) Trbiuna , Giornale , Roma , 27 Maggio 1908 , Articolo (Agricoltur a nel Tripoli) , P . 2 . جريدة المنبر، روما، ٢٧ أيار - مايو ١٩٠٨، مقالة (الزراعة في طرابلس)، ص ٢ .

(41) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 191 - 192 .

(42) D . D . I , (A . S . M . A . E) ; Telegrama , Lettera , (Decreto) , No . 101 / 1460 / 315 , (Presidizione Ministero , Roma) , in 13 Giugno 1908 .

رسالة برقية (قرار) صادر عن رئاسة الوزراء، روما .

(43) Trbiuna , Giornale , Roma , 27 Maggio 1908 , Articolo (Agricoltura nel Tripoli) , P . 2 .

جريدة المنبر، روما، ٢٧ أيار – مايو ١٩٠٨، مقالة (الزراعة في طرابلس)، ص ٢ .

(44) Giuseppe Bevione ; Op . Cit . , P . 99 .

(45) Gaetano Mosca ; Italia E Libia Considerazioni Politiche E Economica , Milano , Ed : Universita di Milano , 1912 , P . 209 .

جايتانو موسكا، إيطاليا وليبيا اعتبارات سياسية واقتصادية، ميلانو، مطبعة جامعة ميلانو، ١٩١٢، ص ٢٠٩ .

(46) Trbiuna , Giornale , Roma , 19 Giugno 1908 , Articolo (Monte di Pieta Banko di Roma) , P . 1 . جريدة المنبر، روما، ١٩ حزيران – يونيو ١٩٠٨، مقالة (تسليف بنك دي روما)، ص ١

(47) Gaetano Mosca ; Op . Cit . , P . 211 .

(48) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 196 - 197 .

(49) I bid ; P . 198 .

(50) La Grande Italia , Giornale , Roma , 17 Aprile 1909 , Articolo (Rapporto A Tripoli) , P . 2 .

جريدة إيطاليا الكبرى، روما، ١٧ نيسان – أبريل ١٩٠٩، مقالة (تقرير حول طرابلس)، ص ٢.

(51) Gaetano Mosca ; Op . Cit . , P . 214 - 215 .

(52) Oderno Camerota ; OP . Cit . , P . 145 .

(53) Osservatore Romano, Giornale, Roma, 12 Dicembre 1909 , Articolo (Tripoli L ' Avanti), P .1 - 2 .

جريدة الراصد الروماني، روما، ١٢ كانون الأول – ديسمبر ١٩٠٩، مقالة (طرابلس إلى الأمام)، ص ١ – ٢ .

(54) La Grande Italia , Giornale , Roma , 17 Aprile 1909 , Articolo (Rapporto A Tripoli) , P . 2 .

جريدة إيطاليا الكبرى، روما، ١٧ نيسان – أبريل ١٩٠٩، مقالة (تقرير حول طرابلس) ص ٢.

(55) D . E . I , (A . S . M . E) ; (Rapporto Annuale) , No . 7/229/16 , Di Banko di Roma A Ministero degli Economia , Roma , in 11 Aprile 1909 .

تقرير سنوي، من بنك دي روما إلى وزارة الاقتصاد، روما

(56) Roberto Moni , Op . Cit . , P . 199 .

(57) Francesco Tommasini ; L ' Italia Alla Vigilia Della Guerra , Bologna , Ed : Estera Nova , 1937 , P . 42 - 43 .

فرانشيسكو توماسيني، إيطاليا ويقظة الحرب، بولونيا، مطبعة الشرق الجديدة ،١٩٣٧،ص٤٢ - ٤٣ .

(58) D . E . I , (A . S . M . E) ; Telegrama - Lettera , No . 15/1112/717 , Di Banko di Roma A Ministero degli Economia , Roma , in 2 Luglio 1907 .

رسالة برقية، من بنك دي روما إلى وزارة الاقتصاد، روما .

(59) Francesco TommaSINI ; Op . Cit . , P . 46 - 47 .

(60) D . E . I , (A . S . M . E) ; Telegrama - Lettera , No . 23/978/414 , Di Ministero degli Economia , Roma , A Banko di Roma , in 22 Giugno 1908 . رسالة برقية، من وزارة الاقتصاد إلى بنك دي روما، روما .

(61) D . E . I , (A . S . M . E) ; Telegrama - Lettera , No. 27/1667/519 , Di Ministero degli Economia, Roma , A Banko di Roma , in 17 Settembre 1908 . رسالة برقية، من وزارة الاقتصاد إلى بنك دي روما، روما .

(62) Francesco Tommasini ; Op . Cit . , P . 49 - 50 .

(63) Roberto Moni , Op . Cit . , P . 204 - 205 .

(64) Giuseppe Bevione ; Op . Cit . , P . 155 - 156 .

(65) I bid ; P . 157 .

(66) Pietro Romanelli ; Storia delle Provincie Romane dell Africa , Roma , Istituto Italiano Per La Storia Antica , 1959 , P . 229 - 230 .

بيترو رومانيللي، تأريخ الأقاليم الرومانية في أفريقيا، روما، المعهد الإيطالي للتأريخ والتراث، ١٩٥٩، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(67) I bid ; P . 235 .

(٦٨) المجمع الكاثوليكي العام :- إحدى المؤسسات الدينية الرئيسة التابعة للفاتيكان، تُناط مهمة رئاستهِ إلى أحد الكرادلة الكبار ومن المقربين للبابا . يتولى المجمع الإشراف على الإرساليات التبشيرية وتدريب وتثقيف المبشرين، ونشر الديانة المسيحية الكاثوليكية خارج القارة الأوربية . ومن مهام المجمع جمع الأموال ووضع التخصيصات اللازمة لإدامة عمل الإرساليات والمبشرين، وبناء المدارس والمستشفيات ومآوي الأيتام ؛

Luigi Canapini ; Il Nazionalismo Cattolico : Cattolici E La Politica Estera in Italia del 1871 - 1929 , Bari , Fapioni Falaschi , 1973 , P . 110 .

لويجي كانابيني، القوميون الكاثوليك : الكاثوليك والسياسة الخارجية الإيطالية ١٨٧١ - ١٩٢٩، باري، فابيوني فالاسكي، ١٩٧٣، ص ١١٠ .

(٦٩) مؤسسة التعليم العام : دائرة حكومية، مقرها في روما وهي بمثابة وزارة التربية، مهمتها إنشاء المدارس على اختلاف أنواعها، وتعيين المدرسين والمعلمين والمشرفين، كما تتولى مهمة الإشراف العام على التعليم في إيطاليا، ووضع المناهج الدراسية ؛ Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 175 .

(70) Luigi Canapini ; Op . Cit . , P . 112 - 113 .

(71) Pietro Romanelli ; Op . Cit . , P . 238 .

(72) Luigi Canapini ; Op . Cit . , P . 114 .

(73) Pietro Romanelli ; Op . Cit . , P . 240 .

(74) Roberto Moni ; Op . Cit . , P . 207 - 208 .

(75) Luigi Canapini ; Op . Cit . , P . 115 - 116 .

(76) Ottavio Barie ; Storia La Giornalizione d ' Italia , Torino , Ed : Einaudi , 1968 , P . 90 - 91 .

أوتافيو باري، تأريخ الصحافة الإيطالية، تورينو، طباعة ايناودي، ١٩٦٨، ص ٩٠ – ٩١ .

(77) I bid ; P . 101 .

(78) Pietro Romanelli ; Op . Cit . , P . 244 - 245 .

(79) Osservatore Romano , Giornale , Roma , 10 Luglio 1911 , Articolo (IL Ediflcare nel Tripoli E Benghazi) , P . 1 - 2 .

جريدة الراصد الروماني، جريدة، روما، ١٠ تموز – يوليو ١٩١١، مقالة (البناء في طرابلس وبنغازي)، ص ١ - ٢ .

(80) Giuseppe Bevione ; Op . Cit . , P . 159 .

(81) Francesco Tommasini ; Op . Cit . , P . 58 .

(82) Pietro Romanelli ; Op . Cit . , P . 251 .

(83) Giuseppe Bevione ; Op . Cit . , P . 161 - 162 .

(84) D . E . I , (A . S . M . E) ; Telegrama - Lettera (Segreto) , No . 23/17/009 , Di Ministero degli Economia , Roma , A Banko di Roma , in 25 Giugno 1911 .

رسالة برقية (سرية)، من وزارة الاقتصاد إلى بنك دي روما، روما .

(85) Trbiuna , Giornale , Roma , 15 Luglio 1911 , (Novella Giornalista) , P . 1 .

جريدة المنبر، روما، ١٥ تموز – يوليو ١٩١١، (خبر صحفي)، ص ١ .

(86) Giovanni Gallaversi ; Italia e Austria 1859 - 1914 , Milano , Istituto Diplomatica Italiano , 1922 , P . 221 - 222 .

جيوفاني كالافيرسي، إيطاليا والنمسا ١٨٥٩ – ١٩١٤، ميلانو،المعهد الدبلوماسي الإيطالي، ١٩٢٢، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

(87) I bid ; P . 222 .